مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية – جامعة بابل

أثر تكتل البريكس في تغيير النظام الدولي

أ.م.د. هاني عبد الله عمران
جامعة الفرات الأوسط التقنية/ المعهد التقني بابل

The impact of the BRICS bloc in changing the international system

Asst. Prof. Dr. Hani Abdullah Omran
Babylon Technical Institute/ AL-Furat AL- Awsat Technical University/ Iraq
honeyomran@gmail.com

الملخص:

لقد برزت مع بداية الألفية الثالثة قوى دولية صاعدة على الساحة الاقتصادية العالمية تتنافس على المكانة الدولية تمثل كبرى الاقتصاديات الناشئة، والتي عمدت إلى تكوين تكتلات اقتصادية وتحالفات جديدة، وإنشاء مؤسسات دولية موازية بهدف تغيير طبيعة النظام العالمي، وجعله اكثر تمثيل وتعددا ومن أهمها الصين، الهند، روسيا، البرازيل وجنوب أفريقيا، التي تسعى إلى تعزيز مكانتها عالميا بتبني اتفاق مشترك بينها يغطي كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية لخدمة مصالحها تحت مسمى(البريكس)

إنً تكتل (البريكس) يسعى إلى إقامة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب اكثر ديمقراطية، بما يتوافق مع مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة، بدلا من النظام الدولي الراهن القائم على الهيمنة الأمريكية، بعدّها القطب الأوحد المهيمن على الساحة الدولية منذ عام ١٩٩١ ولحد الآن.

الكلمات المفتاحية. البريكس، النظام الدولي، القانون الدولي، التكتلات الاقتصادية

Abstract

At the beginning of the third millennium, rising international powers have emerged on the global economy scene is competing for international status, representing the major emerging economies, which have sought to form new economic blocs and alliances, and establish parallel international institutions with the aim of changing the nature of the global system, making it more representative and diverse, the most important of which are China, India, Russia, Brazil and the South Africa, which seeks to strengthen its global position by adopting a joint agreement covering all Economic, political and military aspects to serve its interests under the name (BRICS).

The BRICS bloc seeks to establish a new, more democratic, multipolar international order, in accordance with generally recognized principles and rules of international law, including the provisions of the United Nations Charter, instead of the current international order based on American hegemony, which

is considered to be the single pole controlling the world. The international arena from 1991 until now.

key words. BRICS, international system, international law, economic blocs

المقدمة.

إنَّ وجود نظام دولي مستقر هو امر نادر في العلاقات الدولية، فالنظام الدولي يتغير باستمرار من حالة الاستقرار إلى اللااستقرار، وإنَّ حالة اللااستقرار هي الحالة الشائعة، وعادة ما ينشأ نظام دولي بعد حدوث حرب أو كارثة أو اضطراب عنيف يخلق ظروفا تساعد على ظهوره، ويحدث التغيير عادة بعد حصول توزيع جديد للقوة وقبول واسع للقواعد التي تحكم السلوك، وإن تغيير النظام يتطلب مهارات قادة وزعماء، ودبلوماسية فذة ومؤسسات وإجراءات فعالة، إنَّ صعود بعض القوى التي يطلق عليها بالقوى الصاعدة على مسرح السياسة الدولية، وبفعل ما تمتلكه من قدرات زاد من تأثيرها على مجمل الأوضاع الدولية، فوفقا لتصريحات رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "جيمس براون، والرئيس الفرنسي السابق "نيكولاي ساركوزي"، "فإنَّ أي قضية دولية هامة يصعب معالجتها بدون مشاركة تلك القوى الصاعدة في النظام الدولي"، وإنَّ ظهور هذه القوى الصاعدة قد ساهم بشكل كبير في توزيع جديد للقوة على المستوى العالمي.

فقد برز إلى الواجهة مع بداية اللفية الثالثة قوى دولية صاعدة على الساحة الاقتصادية العالمية تتنافس على المكانة الدولية تمثل كبرى الاقتصاديات الناشئة، وهي دول كانت بالأمس القريب نامية وأخرى أعادت ترتيب أوضاعها لتصبح اليوم طرفا رئيسا في الاقتصاد العالمي، لتدعم من وزنها الاقتصادي وحضورها السياسي في مختلف مناطق العالم، نتيجة فاعلية سياساتها الاقتصادية، ولامتلاكها مقومات طبيعية وبشرية هائلة، والتي عمدت إلى تكوين تكتلات اقتصادية وتحالفات جديدة، وإنشاء مؤسسات دولية موازية بهدف تغيير طبيعة النظام العالمي، وجعله اكثر تمثيل وتعددا ومن أهمها الصين، الهند، روسيا، البرازيل وجنوب أفريقيا، التي تسعى إلى تعزيز مكانتها عالميا بتبني اتفاق مشترك بينها يغطي كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية لخدمة مصالحها تحت مسمى (بريكسBRIC) .

وقد سمي في بداية نشأته بمجموعة "البريك" والتي تشكلت من (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) وانضمت اليها جنوب أفريقيا لاحقا، وإنَّ نشأتها قد بنيت على أسس اقتصادية وطرحت من ضمن أهدافها الحفاظ على الأمن والسلم العالمي ومحاربة الفقر، وانطلقت دول البريكس منذ بدايتها في القمة الأولى سنة ٢٠٠٩معلنة عن تكتلها والذي بنته على المصالح الاقتصادية المشتركة، مطالبة بمكانة دولية تتناسب مع قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية، وذلك من خلال الحصول على حصصها في منظمة التجارة الدولية والبنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة من كونها تتناول بالبحث والتحليل واحد من اهم التكتلات على الساحة الدولية، إذ يعدّ من ضمن التكتلات الحديثة عالميا والتي تجمع دول مختلفة وترتبط بمصالح مشتركة، واثر هذا التكتل على النظام الدولي القائم، واثره في صياغة نظام دولي جديد.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن الأثر الذي يرتبه ظهور تكتل بريكس في تغيير النظام الدولي القائم، وصياغة نظام دولي جديد. وتتجلى هذه الإشكالية في السؤال الاتي: ما هو مستقبل النظام الدولي في ظل بروز تكتل البريكس على مسرح العلاقات الدولية، لاسيما وان عناصر القوة أصبحت موزعة على أسس تلغي نظام القطبية الأحادية؟.

منهجية البحث:

يعدّ تكتل " البريكس" من التكتلات الحديثة نسبيا التي ظهرت على مسرح العلاقات الدولية وبدأت بشكل مؤثر على طبيعة هذه العلاقات، لذا يتطلب البحث في هذا الموضوع اعتماد اكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، اذ اعتمدنا على المنهج التاريخي للتعرف على اصل مجموعة دول البريكس والتعرف على اهم الظروف والأسباب التي أدت إلى نشأة هذا التكتل ومتابعة تطور النظام الدولي، واعتمدت الدراسة أيضا على المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل اهم الأهداف التي يسعى التكتل إلى تحقيقها ومدى التزام التكتل لاهم المبادئ التي اعلن عنها، وكذلك تحليل واقع النظام الدولي.

خطة البحث.

لكي تحقق الدراسة اهدفها في تشخيص مشكلة البحث، وكيفية الوصول إلى النتائج التي تسعى الدراسة إلى تحقيقيها، قسمت هذه الدراسة على مطلبين: يتعلق المطلب الأول بطبيعة تكتل البريكس وأهدافه، وخصص الآخر إلى اثر تكتل البريكس على العلاقات الدولية.

المطلب الأول: طبيعة تكتل بريكس وأهدافه.

لمعرفة طبيعة هذا التكتل، نرى من الأهمية بمكان البحث عن الأسباب التي دفعت دول هذا التكتل إلى أنشاء تكتل بريكس، والأهداف التي تسعى دول بريكس تحقيقها من وراء تشكيلها لهذا التكتل، لذا سنقسم هذا المطلب على فرعين هما:

الفرع الأول: نشأة تكتل بريكس.(BRICS)

"بريكس" اصطلاح يحمل للأحرف الأولى للكلمة الإنكليزية "BRICS"، وهي كلمة مكونة من الأحرف الأولى لأسماء خمسة دول، وبترتيب الحروف: "البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا".

نشأ اختصار "BRIC" الذي يشير إلى البرازيل وروسيا والهند والصين عام ٢٠٠١، والذي صاغ هذا المصطلح الاقتصادي العالمي "جيم اونيل"، إذ توقع في الدراسة التي قدمها إلى مجموعة "غولدمان ساكس" البنكية العالمية، أنَّه على مدار الخمسين سنة القادمة يمكن أن تصبح اقتصاديات دول بريك قوة اقتصادية في الاقتصاد العالمي، ولقد تطور هذا المنتدى وتوسع بعد إضفاء الطابع الرسمي عليه بعد الاجتماع الذي عقد بين وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في عام ٢٠٠٦، ثم تبع هذا الاجتماع اجتماعات أخرى في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، إذ اجتمع رؤساء دول وحكومات مجموعة البريك في ٢٠٠٨، ثم عقد اجتماع لوزراء المالية في تشرين الثاني ٢٠٠٨[١].

ولقد تجسد التحرك نحو إضفاء الطابع الرسمي على المجموعة عندما عقد قادة مجموعة "البريك" قمتهم الأولى في حزيران ٢٠٠٩ في مدينة "بيكاتيرينبرغ" الروسية، إذ تم إصدار بيان مشترك حدد فيه أهداف تكتل البريك ومن بين هذه الأهداف تعزيز الحوار والتعاون بين قادة البريك بطريقة تدريجية واستباقية وواقعية ومنفتحة وشفافة[٢]، وداعين إلى عالم اكثر ديمقراطية ومتعدد الأقطاب على أساس سيادة القانون الدولي والمساواة، والاحترام المتبادل، والتعاون، ومنذ ذلك الحين عقدت القمم السنوية في كل من دول البريك، وفي القمة التي عقدت عام ٢٠١٠ في الهند تم ضم جنوب أفريقيا إلى المجموعة مما أدى إلى توسع الاختصار ليشمل "بريكس" والذي يرمز إلى القوة الاقتصادية التي تجمع البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وتعدّ هذه الدول من اسرع البلدان نموا وانها تلعب دورا هائلا في تشكيل سياسة الاقتصاد العالمي[٣].

وقد عقدت القمة الأولى لمجموعة "بريكس" في "مدينة سانيا" في جنوب الصين في نيسان ٢٠١١، وأكدت الدول المجتمعة على ضرورة إصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية لتتواكب مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية العالمية، وزيادة حق التصويت للدول الناشئة والنامية، ووقعت الدول المجتمعة في هذه القمة اتفاقا اطريا للتعاون بين بنوك الدول الأعضاء في شتى المجالات.

وفي القمة الثانية لتكتل "بريكس" التي عقدت في العاصمة الهندية "نيودلهي" في آذار ٢٠١٢، توصل المجتمعون إلى اتفاق بخصوص مسائل التعاون ومعالجة اقتصاد العالم، وإقامة مجموعة عمل مشتركة لدراسة إنشاء بنك للتنمية بهدف تعزيز الاقتصاد في الاقتصاديات الناشئة والنامية، وتضمنت هذه القمة أيضا اقتراح الرئيس الروسي "دميتري مدفيديف" بضم كل من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا إلى مجلس الأمن الدولي باعتبارهم أعضاء دائمين، وذلك محاولة لإصلاح مجلس الأمن[٤].

وقد توصلت مجموعة دول "البريكس" في القمة الثالثة التي عقدت في مدينة "ديربان" في جنوب أفريقيا في آذار ٢٠١٣، إلى اتفاق بخصوص إنشاء بنك التنمية الخاص، وناقشت الملف النووي الإيراني، والأزمة السورية، والملف الفلسطيني، وبحثت استراتيجية طويلة الأمد للتعاون الاقتصادي من شانها أن تراعي خطط التنمية في كل دولة، وتسهم في نمو اقتصاديات دول المجموعة[٥].

وبحثت دول "البريكس" في القمة الرابعة التي عقدت في مدينة "فورتاليزا" البرازيلية في تموز ٢٠١٤، سبل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات؛ التجارة، الاستثمار، التمويل، البنية الأساسية، وان اهم ما يميز هذه القمة هو اطلاق "بنك التنمية الجديد".

وقد ركز الدول الأعضاء في تكتل "بريكس" في القمة الخامسة التي عقدت في مدينة "اوفا" الروسية في تموز ٢٠١٥، على إنشاء بنك التنمية، وصندوق للاحتياطات النقدية المخصص للطوارئ، نظرا لاقتناع دول التكتل بانهم غير ممثلين بالشكل الكافي في المؤسسات المالية التقليدية، مقارنة مع دول اوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي القمة السادسة التي عقدت في مدينة "غوا" الهندية في تشرين الأول ٢٠١٦، ناقش المجتمعون بعض القضايا الدولية المهمة منها، التوتر بين الجارتين النوويتين الهند وباكستان حول إقليم كشمير، كما تضمن البيان الختامي إدانة لكافة أشكال الإرهاب.

وعقدت القمة السابعة في مدينة "شيامن" الصينية في حزيران ٢٠١٧، وناقش المجتمعون تحرير التجارة العالمية، والاستثمار في أسواق الدول الواعدة اقتصاديا، وإيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جانب تحقيق تكامل جيوسياسي، وتنمية البنية التحتية في دول المجموعة.

وفي القمة الثامنة التي عقدت في مدينة "جوهانسبرغ" في دولة جنوب أفريقيا في تموز ٢٠١٨، قيم المجتمعون إيجابا اقتراح روسيا للقيام بدور في الأعمال الإنسانية في سورية، كما اكد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في هذه القمة على ان قضية البرنامج النووي الإيراني تخص الجميع وليس أمريكا فقط[٦].

واعرب الرئيس الروسي "فلاديمير بوتن" في القمة التاسعة التي عقدت في عاصمة البرازيل "برازيليا" في آذار ٢٠١٩، عن قلقه إزاء مشكلة الحد من التسلح، واكد ان دول "البريكس" تسطيع ان ترسم الاستقلالية في القرارات الدولية ولا تخطط لزيادة أعضائها(٧).

وبسبب وباء كورونا عقدت القمة العاشرة في ١٧/ تشرين الثاني ٢٠٢٠ بشكل افتراضي تحت شعار "شراكة البريكس من اجل الاستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو المبتكر"، الذي وافق الذكرى الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد تطرق دول البريكس إلى مكافحة وباء كورونا والنظر في مستقبل تنمية البريكس(٨).

وعقدت القمة الحادية عشر لتكتل "بريكس" في مدينة نيودلهي الهندية بتاريخ ٩/أيلول/ ٢٠٢١ وبسبب وباء كورونا أيضا عقدة بشكل افتراضي تحت شعار "التعاون بين دول بريكس من اجل الاستمرارية والتوحيد والتوافق"، وقد اكد المجتمعون على التزامهم بتعزيز التعاون بين دول البريكس في اطار الركائز الثلاث؛ السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والمالية، والتبادلات الثقافية والشعبية، مع التذكير بقيمهم المشتركة للسلام وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية للجميع ، وتعهدهم بتعزيز نظام دولي متعدد الأقطاب اكثر شمولا وإنصافا وتمثيلا مع الأمم المتحدة، استنادا إلى القانون الدولي وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، ولاسيما المساواة بين السيادة بين جميع الدول واحترام سلامتها الإقليمية بهدف بناء مستقبل مشترك اكثر إشراقا للمجتمع الدولي على أساس التعاون المفيد لجميع الأطراف وخلال هذه القمة تم التوقيع على اتفاقية تعاون البريكس بشان كوكبة أقمار الاستشعار عن بعد، والانتهاء من اتفاقية تعاون بريكس والمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية، كما تم الاتفاق على خطة عمل البريكس لمكافحة الإرهاب وخطة العمل للتعاون الزراعي وخطة العمل للتعاون الابتكاري ٢٠٢١-٢٠٢٤ وتحالف بريكس للسياحة الخضراء كما تم التأكيد على تنفيذ استراتيجية الشراكة الاقتصادية لمجموعة البريكس ٢٠٢١-٢٠٢٥ في ظل مختلف المسارات الوزارية ومجموعات العمل الحالية، مع اطلاق منصة أبحاث البريكس الزراعية والمناقشة الجارية حول منصة البريكس للسلع العامة الرقمية(٩).

وقد عقدت أخيرا القمة الثالثة عشر بتاريخ ٢٢/٨/ ٢٠٢٣ واستمرت لمدة ثلاثة أيام، واستضافتها دولة جنوب أفريقيا.

الفرع الثاني: أهداف تكتل بريكس.

لا يمكن أنكار أنً ظهور تكتل "البريكس" كان بسبب الحاجة إلى التغلب على آثار أنظمة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ضد الصين وروسيا، ورفع المظالم التي سببها النظام الاقتصادي والمالي العالمي، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وكما هو واضح في بيانات قمم

البريكس، ففي القمة الثانية لتكتل "بريكس" التي عقدة عام ٢٠١٠ دعت القمة لتصحيح قوة التصويت على القرارات داخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إذ جاء في بيان القمة "إنَّ إصلاح هياكل العولمة في هذه المؤسسات يتطلب أولا وقبل كل شيء تحولا جوهريا في القوة التصويتية لصالح اقتصادات الأسواق الناشئة، والدول النامية لجعل مشاركتها في صنع القرار متماشيا مع ثقلها الاقتصادي"، وفي القمة السابعة التي عقدة عام ٢٠١٧ في الصين شن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هجوما على هيمنة الدولار الأمريكي والعملات الاحتياطية الأخرى إذ قال: "نحن على استعداد للعمل مع شركائنا لتعزيز إصلاحا للوائح المالية الدولية والتغلب على الهيمنة المفرطة للعدد المحدود من العملات الاحتياطية"، و المح الرئيس الروسي إلى إمكانية إبرام عقود النفط "باليوان الصيني" لتجاوز الدولار الأمريكي ، وفي الوقت نفسه نفذت مجموعة "البريكس" مبادرتين ماليتين رئيسيتين هما بنك التنمية الوطني وترتيب احتياطي الطوارئ، وكان راس المال الأولي لكل من المؤسستين ١٠٠ مليار دولار أمريكي، وتكشف حقيقة أنشاء هاتين المؤسستين عن إرادة قوية لدول "البريكس" للتخلص من السيطرة الأمريكية المفرطة على الأنظمة الاقتصادية والمالية العالمية، كما تكشف عن رغبة مجموعة "البريكس" القوية وإجراءاتها السياسية للظهور كقاعدة قوة جديدة لبدء نظام عالمي ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أنَّ التجارة العالمية المستقبلية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية العالمية وتوزيعها لا يمكن أن تقررها الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، إذ تبحث دول البريكس بالتأكيد على بعض التغييرات الأساسية في عمليات صنع القرار(١٠).

من خلال ما تم مناقشته في القمم التي عقدها تكتل "البريكس" بدءا من أول قمة عام٢٠١١، ولحد الآن، نستطيع ان نستنتج اهم الأهداف الاستراتيجية التي يسعى هذا التكتل إلى تحقيقها وهي:

أولا: ان يكون تكتل بريكس تكتلا استراتيجيا يتبنى رؤية بديلة للنظام الدولي الأحادي القطبية، والمساواة في حق كل دولة ضمن المنظومة الدولية، اذ تسعى هذه المنظومة إلى كسر منظومة القطب الأوحد التي لم تعدّ تتناسب مع الوضع الدولي، والتي فشلت في مواجهة المشاكل المتصاعدة دوليا.

ثانيا: تقوية تكتل البريكس في منظمة الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، والأطر الأخرى من اجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ثالثا: تشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والسياسي، إذ اصبح هذا التكتل يمثل فرصة لبحث التعاون في الكثير من القضايا الاقتصادية والمالية والسياسية بين دول التجمع، وتعزيز الوحدة والتعاون وتحقيق اقصى تكامل، وتوفير الفرص لبعضهما البعض في التجارة، والاستثمار، والمالية من اجل أن يتمكنوا من التعامل مع المخاطر والتحديات المختلفة، والحفاظ على النمو الاقتصادي الشامل بطريقة مستدامة ومتوازنة، ودفع إصلاحات النظم النقدية والمالية، والقيام بدور فاعل في تحسين الحوكمة الاقتصادية

العالمية، عن طريق وضـــع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضـــعها الهيكل المالي والنقدي الدولي، وخاصة هيمنة الدولار على نظم المدفوعات والاحتياطات الدولية التي لا يوجد لها بدائل مناسبة.

رابعا: خلق نظام جديد للعملة الاحتياطية، وزيادة دور العملات الوطنية في المدفوعات المتبادلة، وتطوير التعاون في مجال الأسواق المالية من اجل تحسين الاستقرار المالي، والتفاعل على أساس المبادئ والمعايير الدولية، والدعوة إلى إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي، خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للإنشاء والتعمير، والسعي لأنشاء بنك جديد للتنمية الدولية[١٠]، بهدف مواجهة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات الدولية واحتياطاتها ودعم النمو والتنمية على المستوى العالمي، اذ أنَّ موارد بنك تنمية تكتل بريكس سوف يكون لدول التكتل والدول النامية كذلك.

خامسا: تشكيل التحالفات السياسية والاقتصادية من اجل خلق أقطاب عدة لأنهاء عصر القطب الواحد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية[١١].

سادسا: تعزيز الصوت الجماعي والقدرة التفاوضية لإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وإصلاح عمليات صنع القرار في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لكبح نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية[١٢].

نستنتج من خلال الأهداف المعلنة لتكتل بريكس أنَّ التكتل يسعى إلى إقامة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب اكثر ديمقراطية، بما يتوافق مع مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة، بدلا من النظام الدولي الراهن القائم على الهيمنة الأمريكية، بعدّها القطب الأوحد المهيمن على الساحة الدولية منذ عام ١٩٩١ ولحد الآن[١٣].

ومن خلال البيانات التي تصدر عن التكتل نلحظ بأنَّه لا توجد دوغمائية أيديولوجية في أنشطة مجموعة "البريكس"، ولا ادعاءات بالهيمنة العالمية أو الرغبة في فرض شيء على الأعضاء الأخرين[١٤].

ومن الجدير بالذكر أنَّ المصادر الروسية تشير إلى ان مجموعة "بريكس" تعدّ واحدة من اهم التطورات الجيوسياسية في القرن الواحد والعشرين، وإنَّ روسيا لديها مصلحة راسخة في التأكيد على قوة مجموعة "البريكس" ليس فقط لأنَّها عضوا في المجموعة، لقد كانت روسيا القوة الدافعة في دفع وتشكيل خطاب مجموعة "البريكس" منذ أن بدأت المجموعة تكتسب هوية سياسية، ومع ذلك فقد تطورت دوافعها للقيام بذلك بشكل كبير على مدى العقد الماضي، لقد كان الهدف الأول لروسيا هو استخدام المجموعة كأداة بلاغية لتعزيز موقف روسيا التفاوضي مع الغرب، ولكن في أعقاب الأزمة المستمرة في أوكرانيا، بدأت مجموعة "البريكس" تمثل في الاستراتيجية الروسية بديلا قابلا للتطبيق للتكيف المستمر مع النظام الدولي الذي يقوده الغرب، إذ بدأت روسيا تنظر إلى مجموعة "البريكس" ليس فقط كمصدر للضغط في النظام

الدولي الحالي، بل أيضا كأساس ونموذج لنظام جديد تماما من خلال إعادة تشكيل الأساس العقائدي للعلاقات الدولية(١٥).

المطلب الثاني: اثر تكتل بريكس على العلاقات الدولية.

إنَّ فكرة النظام العالمي أو الدولة العالمية بقت حتى القرن السابع عشر، أما عبارة عن فكرة طوباوية مثالية كما هو الحال مع الفلسفة الرواقية وانصار القانون الطبيعي، أو تجسدت جزئيا في بعض المراحل وبالنسبة لمجموعة من الدول، أما بفعل الغزو والاحتلال كما هو الأمر مع الإمبراطورية الرومانية والعثمانية، وأما تطبيقا لدعوة دينية كما هو الأمر مع الدولة الإسلامية في عهودها الزاهرة، وفي جميع الحالات لم تتمكن دول العالم من وضع قواعد قانونية ملزمة لها جميعا، ولم تتمكن من خلق منظمات ذات صبغة عالمية، وكانت فكرة العالمية مقتصرة على جزء من العالم أي أنَّها لم تكن عالمية، ولكن الأمر تغير منذ أواسط القرن السابع عشر إذ بدأ الاهتمام الدولي بتنظيم العلاقات بين الدول على أساس من القواعد القانونية الوضعية الثابتة، وتحديدا في معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي سعت إلى إقامة نظام دولي يقوم على أساس التعاون المشترك بدلا من السيطرة والإخضاع، ويمكن القول أنَّ هذه المعاهدة هي التي أعطت معنى قانونيا لمفهوم النظام الدولي، الذي يعني التفاعل وانتظام الدول بعضها مع البعض في علاقات ينظمها قانون مشترك(١٦).

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ تشكل النظام الدولي القائم على الثنائية القطبية والمتمثل بالكتلة الغربية الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الشرقية الاشتراكية التي يقودها الاتحاد السوفيتي، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١استاثرت الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم، وظهر نظام دولي جديد قائم على القطب الواحد، إذ اعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) عن ولادة النظام العالمي الجديد في خطابه أمام الكونغرس جاء فيه: "أننا نتطلع إلى نظام عالمي يصبح اكثر تحررا إزاء التهديد بالإرهاب"، ثم طرح الرؤية الأمريكية للنظام العالمي الجديد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بقوله: "إنَّ لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول، وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة، وتستند إلى التشاور والتعاون الدولي الجماعي، وخاصة من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، مشاركة يوحدها المبدأ وسيادة القانون، ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات، وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والازدهار والسلام، وتخفيض الأسلحة"(١٧).

وقد اسفر عن بروز النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ظهور عدة قوى إلى جانبها سواء كانت القوى الصناعية كاليابان وألمانيا، بالإضافة إلى صعود الدول الناشئة مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا التي تبحث على مكانة مرموقة في الساحة الدولية، اذ تتميز هذه

القوى الناشئة بنمو اقتصادها بشكل اصبح يناهز مجموعة الستة، وهذا ما طلق عليه (جيم اونيل) مصطلح القوى الناشئة أو الصاعدة، وتعمل هذه القوى الصاعدة على تغيير ديناميكيات القوة في النظام الدولي من خلال البحث عن صوت اقوى في المؤسسات الدولية، وبناء الروابط السياسية من خلال المنظمات الإقليمية، وإنَّ القوى الصاعدة لا تشمل دول البريكس فحسب، بل تشمل أيضا مجموعة أخرى من بينها اندونيسيا والمكسيك وتشيلي والأرجنتين وكوريا الجنوبية وتركيا والفلبين وتايلاند ونيجيريا، إنَّ بروز التكتلات الاقتصادية العالمية ومنها تكتل بريكس يثير المخاوف لدى الولايات المتحدة الأمريكية(١٨).

ولمعرفة اثر تكتل "البريكس" في صياغة نظام دولي جديد، نرى من الأهمية بمكان البحث في اثر هذا التكتل على العلاقات الدولية وعليه سوف نقسم هذا المطلب على فرعين.

الفرع الأول: اثر تكتل بريكس على العلاقات السياسية الدولية.

إنَّ السياسة العالمية في الوقت الراهن وكما يصفها جوزيف ناي برقعة الشطرنج ، تتكون من ثلاثة مستويات بحيث تشكل نموذج يماثل لعبة الشطرنج التي تكون ثلاثية الأبعاد، إذ يكون على قمة رقعة الشطرنج الولايات المتحدة الأمريكية، بما تمتلكه من قوة عسكرية تجعلها القطب الأوحد من الناحية العسكرية، وفي منتصف رقعة الشطرنج توجد القوة الاقتصادية المتعادلة القطبية، إذ يوجد إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية قوى أخرى مثل الصين واليابان واوربا، ويجد في نهاية رقعة الشطرنج عالم من العلاقات عابرة الحدود خارج سيطرة الحكومات، وتشمل الفاعليين من غير الدول، مثل المتعاملين مع البنوك الذين يحولون على نحو الكتروني مبالغ تفوق معظم ميزانيات الدول، بالإضافة إلى الإرهابيين، كما تشمل رقعة الشطرنج تحديات جديدة مثل الأوبئة والتغيرات المناخية، وفي اخر الرقعة تنتشر القوة بشكل عريض(١٩).

إنَّ صعود بعض القوى التي يطلق عليها بالقوى الصاعدة على مسرح السياسة الدولية، وبفعل ما تمتلكه من قدرات زاد من تأثيرها على مجمل الأوضاع الدولية، فوفقا لتصريحات رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "جيمس براون، والرئيس الفرنسي السابق "نيكولاي ساركوزي"، "فإنَّ أي قضية دولية هامة يصعب معالجتها بدون مشاركة تلك القوى الصاعدة في النظام الدولي"(٢٠).

وتعدّ مجموعة "البريكس" نموذج لهذه القوى الصاعدة في العلاقات الدولية، يجسد القوة الحاصلة في النظام الدولي لصالح قوى جديدة، ويرى الخبراء بالمراكز البحثية المعنية في واشنطن أنَّ هذه القوى الصاعدة الجديدة باتت تشكل تهديدا وتحديا بالغا لسياسة الولايات المتحدة الامريكية(٢١).

لذا فأنَّ التكتل الذي شكلته هذه الدول الصاعدة اصبح رمزا لمشهد سياسي عالمي متحول، تسعى فيه دول هذا التكتل إلى حيازة نفوذ، وتأثير يكافئ ثقلها الاقتصادي المتعاظم، وإنَّ ما يميز دول هذا التكتل هي:

١- إنها مجموعة متنوعة لكنها متعاونة: إنَّ مجموعة دول بريكس متنوعة اقتصاديا وسياسيا، فجمهورية الصين صاحبة الاقتصاد الأكبر في المجموعة، إذ أنَّه أكبر من اقتصاديات الدول الأربع الأخرى مجتمعة، وتأتي جمهورية جنوب أفريقيا في أسفل القائمة باستحواذها على٢% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول بريكس، وهذا يعني أنَّ دول بريكس متباينة من الناحية الاقتصادية، وأنَّها متباينة من الناحية السياسية أيضا[٢٢].

فالبرازيل والهند وجنوب أفريقيا تعدّ من الدول الديمقراطية، بينما روسيا والصين تعدّ دولا ذات نظام دكتاتوري، ولكن على الرغم من هذا التباين بين دول البريكس، ألا أنَّها تتفق فيما بينها على مبادئ عامة أهمها الالتزام بالقانون الدولي، واحترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

٢- البدائل المالية. فقد قامت دول بريكس بإنشاء مؤسسات مالية خاصة بها، تمكنها من اكتساب المزيد من النفوذ على مسرح السياسة العالمية، إذ صادقت هذه الدول على اتفاقية إنشاء بنك التنمية الجديد للمجموعة، واتفاقية إنشاء صندوق احتياطيات نقدية للدول الأعضاء خلال قمتها الرابعة التي انعقدت في البرازيل في شهر تموز ٢٠١٤، وإنَّ الهدف من إنشاء هاتين المؤسستين هو تقديم المساعدات، والقروض لتمويل المشاريع طويلة الأمد وفق شروط تتفق عليها دول التكتل.

٣- التعددية الشمولية: من الملاحظ على مسرح العلاقات الدولية أنَّ مجموعة دول البريكس ليست هي المجموعة الوحيدة، التي تسعى إلى صياغة نظام عالمي جديد، فيوجد إلى جانها مجموعات دولية أخرى ومنها؛ دول ابسا(IBSA) التي تضم البرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند، والمجموعة الثانية هي مجموعة دول ميست (MIST) وتضم المكسيك، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وجميع دول هذه المجموعات تمثل اقتصاديات الدول الصاعدة التي تعاظمت مواقعها السياسية فضلا عن دخولها كفاعل رئيس في معترك التنافس الاقتصادي الدولي، والتي تسعى للاضطلاع بدور بارز في الحوكمة العالمية[٢٣].

إنَّ تكتل "البريكس" يمثل في الوقت الراهن الجهود الرامية إلى أنشاء نظام عالمي متعدد المراكز، للتغلب على هيمنة الغرب على العلاقات الدولية والحوكمة العالمية، وتسمح للدول غير الغربية الأعضاء في مجموعة العشرين بتنسيق مناهجهم بشان قضايا متعددة تتعلق بالسياسة العالمية، للتعبير عن مواقف مماثلة في المؤسسات والمنتديات المتعددة الأطراف، والانخراط في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، إذ تسعى دول "البريكس" إلى تحقيق هدف مشترك يتمثل في بناء نظام عالمي عادل متعدد المراكز، يمنح كل بلد فرصة لتصميم نموذج مستقل لتنميته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولاتباع سياسة خارجية

مستقلة، فضلا عن أنشاء نظام اكثر تمثيلا ويكون فعالا للحوكمة العالمية، وتعزيز نفوذ ودور البلدان النامية في المؤسسات الدولية الرئيسية[٢٤].

الفرع الثاني: اثر تكتل بريكس على العلاقات الاقتصادية الدولية.

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية والعسكرية المهيمنة على العالم ما يقارب الستة عقود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ حلت محل بريطانيا العظمى التي هيمنت على العالم من عام ١٨١٥ إلى عام ١٩٣٩ بعد الحرب لأنشاء نظام عالمي جديد على صورتها وقوتها، إذ أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية شبكة من المؤسسات السياسية والاقتصادية، كالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لوضع الأساس للنظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية والذي سمي بالنظام الدولي اللبرالي، وبما أنَّ القواعد والمؤسسات لأي نظام سياسي معين تستند إلى الأساس السياسي لواضع هذا النظام، وأنَّها تخدم المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لخالق هذا النظام[٢٥]، لذا أصبح النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية نظاما عالميا أمريكيا مدمجًا في قيم الولايات المتحدة الأمريكية للتجارة اللبرالية، والنمو الذي يقوده القطاع الخاص، ومدفوعا بمصالح الولايات المتحدة، وقد صمد النظام العالمي اللبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة حتى الآن، على الرغم من أنَّ القوة الأمريكية تشهد تراجعا نسبيا، وإن لم تتلاش بسرعة، مقارنة بظهور قوى أخرى في اوربا وشرق اسيا، وإنَّ الصعود الاقتصادي لمجموعة "بريكس" أدى إلى أثبات صحة الأطروحة التراجعية للولايات المتحدة الأمريكية، وإنَّ استمرار التراجع والانحدار الأمريكي سوف يؤدي إلى تحول اقتصادي من المنطقة الاقتصادية الأوربية الأطلسية إلى اسيا، ويؤدي كذلك إلى تقلص قدرة الولايات المتحدة على قيادة النظام الدولي اللبرالي والحاجة إلى المشاركة في صنع القرار الاقتصادي والمالي العالمي بشكل كبير مع دول "البريكس" واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، وقد تكون لدول البريكس مطالب اكثر جدية لتعديل القواعد القديمة ووضع قواعد جديدة تتناسب مع مصالحها الجيواقتصادية والجيوسياسية، لقد اصبح " تكتل بريكس" في الاقتصاد العالمي حقيقة واقعة [٢٦].

إنَّ المرحلة الراهنة من تطور النظام العالمي هي مرحلة انتقالية إلى نظام دولي جديد[٢٧]، أي أنَّ هذه المرحلة تفصل بين سقوط نظام الأحادية القطبية وبروز هياكل النظام الجديد، وتبرز ملامح هذا النظام الجديد من خلال بروز بعض الظواهر الأساسية على مسرح العلاقات الدولية، ومن ابرز هذه الظواهر المجموعات الاقتصادية التي تعدّ من الظواهر المميزة للسياسة الدولية في الوقت الراهن، ومن ابرز هذه المجموعات هي مجموعة "البريكس"، التي تعدّ من أهم التجمعات التي ظهرت مؤخرا وتصاعدت مكانتها

بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، إذ أصبحت المحور الرئيس لانتعاش الاقتصاد العالمي مستندة في ذلك على ما تمتلكه من مقومات سياسية وقوة اقتصادية هائلة جعلتها من أهم القوى المؤثرة على مسرح العلاقات الدولية سواء تأثيرها على العلاقات السياسية أو العلاقات الاقتصادية الدولية[٢٨]، إلا أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال تتمسك بدور مهيمن على الاقتصاد العالمي، فهي لم تعترف بتراجع قوتها الاقتصادية وتأثيرها ومشاركة سلطة صنع القرار الاقتصادي العالمي مع الاقتصاديات الناشئة، وإنَّ الصعود الأخير لتكتل بريكس في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، أدى إلى شعور الغرب بالخوف الحاد، إذ ينظر العديد من صانعي السياسات والاكاديميين في اوربا وأمريكا الشمالية إلى هذا التكتل باعتباره يمثل تحديا كبيرا، أو حتى باعتباره تهديدا للنظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اتخذ هذا التهديد بعدا جديدا بعد الأطلاق الناجح لمؤسستين ماليتين متعددتي الأطراف وهما البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في عام٢٠١٥، وبنك بريكس الذي يسمى رسميا بنك التنمية الجديد(NDB)، وقد نظرت إدارة الرئيس باراك أوباما في عام ٢٠١٦ إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية باعتباره التصميم الجديد للصين لتعزيز نفوذها الجيوسياسي لتتجاوز تفوق الولايات المتحدة في آسيا، واعرب وزير الخزانة في عهد الرئيس أوباما(جاك ليو) عن قلقه من أنَّ البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية يهدد "مصداقية وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي"، وقد أشار بعض المحللين الآسيويين إنَّ التخلص من النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب هو الهدف الرئيس لتكتل بريكس، سواء من خلال كتابة قواعد جديدة أو تعديل القواعد القديمة للنظام العالمي الذي أسس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥[٢٩].

وفي الوقت الراهن بات من المؤكد أنَّ هناك نظاما عالميا أخذا بالانهيار، ولكن من المؤكد أيضا أنَّ النظام البديل لم تتبلور ملامحه بعد ولا اتضحت قيمه وقضاياه ولا استقرت مؤسساته وهياكله، ولكن المتغيرات التي يشاهدها العالم في موازين القوى والمصالح سيكون من شانها خلق نظام عالمي جديد، إلا أنَّ هذا النظام لم يتبلور بعد بصورة نهائية[٣٠].

ويمكن أن نستنتج أنَّ النظام الذي يحتمل ظهوره في المستقبل، هو قيام نظام دولي متعدد الأقطاب غير المتوازن، إذ من المرجح أن تبقى الولايات المتحدة متفوقة على الأقطاب الصاعدة، وهي الصين وروسيا، ويرجع هذا التفوق الأمريكي إلى ما تمتلكه الولايات المتحدة من تفوق في القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية سوية في وقت واحد، الأمر الذي تفتقر إليه الأقطاب الصاعدة[٣١].

الخاتمة.

لقد خلصـــت الدراســـة نتيجة البحث والتحليل إلى مجموعة من النتائج حول طبيعة، وأهداف تكتل البريكس ومدى الأثر الذي يلعبه هذا التكتل على النظام الدولي القائم، واثره في صـــياغة نظام دولي جديد، وتوصلت إلى بعض التوصيات، التي نرى بانها ضرورية للإحاطة بهذا الموضوع المهم.

أولا. الاستنتاجات.

١. "بريكس" اصـــطلاح يحمل للأحرف الأولى للكلمة الإنكليزية "BRICS"، وهي كلمة مكونة من الأحرف الأولى لأسماء خمسة دول، وبترتيب الحروف: "البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا".

٢. أنَّ ظهور تكتل "البريكس" كان بســـبب الحاجة إلى التغلب على آثار أنظمة العقوبات التي فرضـــتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ضـــد الصـــين وروســـيا، ورفع المظالم التي ســـببها النظام الاقتصـــادي والمالي العالمي، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وكما هو واضـــح في بيانات قمم البريكس.

٣. نفذت مجموعة "البريكس" مبادرتين ماليتين رئيسيتين هما بنك التنمية الوطني وترتيب احتياطي الطوارئ، وتكشف حقيقة أنشاء هاتين المؤسستين عن إرادة قوية لدول "البريكس" للتخلص من السيطرة الأمريكية المفرطة على الأنظمة الاقتصـــادية والمالية العالمية، كما تكشـــف عن رغبة مجموعة "البريكس" القوية وإجراءاتها السياسية للظهور كقاعدة قوة جديدة لبدء نظام عالمي ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

٤. يســـعى تكتل البريكس إلى إقامة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب اكثر ديمقراطية، بما يتوافق مع مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة، بدلا من النظام الدولي الراهن القائم على الهيمنة الأمريكية، بعدّها القطب الأوحد المهيمن على الساحة الدولية منذ عام ١٩٩١ ولحد الآن.

٥. أنَّ تكتل البريكس الذي شكلته الدول الصاعدة اصبح رمزا لمشهد سياسي عالمي متحول، تسعى فيه دول هذا التكتل إلى حيازة نفوذ، وتأثير يكافئ ثقلها الاقتصادي المتعاظم.

٦. تسـعى دول "البريكس" إلى تحقيق هدف مشـترك يتمثل في بناء نظام عالمي عادل متعدد المراكز، يمنح كل بلد فرصة لتصميم نموذج مستقل لتنميته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولاتباع سياسة خارجية مســتقلة، فضــلا عن أنشــاء نظام اكثر تمثيلا ويكون فعالا للحوكمة العالمية، وتعزيز نفوذ ودور البلدان النامية في المؤسسات الدولية الرئيسية.

٧. أنَّ النظام الذي يحتمل ظهوره في المســـتقبل، هو قيام نظام دولي متعدد الأقطاب غير المتوازن، إذ من المرجح أن تبقى الولايات المتحدة متفوقة على الأقطاب الصاعدة، وهي الصين وروسيا.

ثانيا. التوصيات.

من خلال البحث في طبيعة تكتل البريكس وأهدافه المعلنة وتحليل النظام الدولي الراهن الذي يعيش في مرحلة انتقالية مضطربة يمكن أن نوصي بالاتي:

١. ينبغي على الدول النامية ومنها الدول العربية الانضمام لهذا التكتل الاقتصادي الكبير للاستفادة من المزايا الاقتصادية الكبيرة التي يوفرها هذا التكتل.
٢. ينبغي على الحكومة العراقية من دراسة الجدوى الاقتصادية والسياسية من انضمام العراق لهذا التكتل في الوقت الراهن، ومراقبة ومعرفة الموقف الأمريكي من انضمام العراق إلى هذا التكتل، وجعل ورقة الانضمام إلى المحور الصيني الروسي ورقة ضغط على الحكومة الأمريكية للحصول منها على تنازلات، ودفعها إلى إعادة بناء العراق اقتصاديا وعمرانيا وبناء البنى التحتية التي دمرتها الحروب، والسماح للشركات العالمية بدخول العراق لإعادة بناءه.

المصادر.

اولا. الكتب.

١. د. سماح مهدي صالح العلياوي، زيد عدنان ناجي الطائي، العلاقات الدولية في ظل التعددية القطبية: الولايات المتحدة الأمريكية– روسيا – الصين – تكتل البريكس، منشورات زين الحقوقية، بيروت– لبنان، ٢٠٢٢.
٢. إياد الضاري محمد الجبوري، **إدارة الأزمات الدولية**، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان، ٢٠١٦.
٣. جوزيف ناي، مستقبل القوة، ترجمة احمد عبد الحميد نافع، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥.
٤. هنري كيسنجر، النظام العالمي، تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربية، بيروت– لبنان، ٢٠١٥.
٥. د. سعد حقي توفيق، النظام الدولي في النظرية والتطبيق، دار المسلة للطابعة والنشر والتوزيع، العراق، ٢٠٢٣.

ثانيا. الرسائل والاطاريح.

١. معلم ام البنين، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة ١، ٢٠٢٢.

ثالثا. البحوث والدوريات.

١. عبدالرحمن علي عبدالرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مجلة المستنصرية للدراسات الدولية والعربية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية المجلد ١٦، العدد ٦٥، آذار ٢٠١٩.

٢. د. علاء فاهم كامل، النظام العالمي قراءة تاريخية معاصرة، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٧، ٢٠١٩.

٣. د. ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبدالحميد، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة البريكس (BRICS) نموذجا،، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٤٥– ٤٦، ٣١ اب ٢٠١٦.

٤. مصطفى شفيق علام، تحول القوة في العلاقات الدولية: دروس للامة، مجلة البيان، المملكة العربية السعودية، مجلد ٢٠١١، العدد ٨، (٣١/كانون الأول ٢٠١١).

رابعا. المصادر الأجنبية.

1. BRICS and the World order: A Beginners Guide, Written by Suresh P Singh (CUTS Center for International Trade, Economics and Memory Dube (South African Institute of International Affairs, 2012.
2. Victoria Panova, **Evolution of BRICS in the System of International Relations**, (Moscow: International Affairs, 2020).
3. Sergei Ryabkov, Priorities of the Russian BRICS Chairmanship in 2020, (Moscow: International Affairs, 2020.
4. **Oleg Stepanov**, **BRICS and Global Governance in a Multipolar World,** (Moscow: International Affairs, 2020).
5. **Rachel S. Salzman, BRICS en la estrategia global de Rusia** , Comillas Journal of International Relations | nº 03 | 001-012 [2015].
6. **Timofey Bordachev, BRICS in a New World,** (Moscow: International Affairs, 2020).
7. Mohammed Nuru zzaman, Why BRICS Is No Threat to the post- war Liberal world order, Research Article , International Studies Jawaharlal Nehru University, 2019.

الهوامش:

[1] BRICS and the World order: A Beginners Guide, Written by Suresh P Singh (CUTS Center for International Trade, Economics and Memory Dube (South African Institute of International Affairs, 2012,p.5-8.

[٢] معلم ام البنين، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة ١، ٢٠٢٢، ص٩٣.

[3] BRICS and the World order: A Beginners Guide, Written by Suresh P Singh (CUTS Center for International Trade, op.cit ,p.5-8.

[٤] د. سماح مهدي صالح العلياوي، زيد عدنان ناجي الطائي، العلاقات الدولية في ظل التعددية القطبية: الولايات المتحدة الأمريكية- روسيا – الصين – تكتل البريكس، منشورات زين الحقوقية، بيروت- لبنان، ٢٠٢٢،ص١٢٠.

[5] Victoria Panova, Evolution of BRICS in the System of International Relations, (Moscow: International Affairs, 2020), P24.

[٦] د. سماح مهدي صالح العلياوي، زيد عدنان ناجي الطائي، المصدر السابق، ص١٢٢.

[٧] المصدر نفسه، ص١٢٢.

[8] Sergei Ryabkov, Priorities of the Russian BRICS Chairmanship in 2020, (Moscow: International Affairs, 2020), P.8.

[٩] معلم ام البنين، المصدر السابق، ص ١٠٨

[١٠] د. سماح مهدي صالح العلياوي، زيد عدنان ناجي الطائي، المصدر السابق، ص١٣٢-١٢٤.

[١١] د. عبدالرحمن علي عبدالرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مجلة المستنصرية للدراسات الدولية والعربية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية المجلد ١٦، العدد ٦٥، آذار ٢٠١٩، ص٨٦.

[12] Mohammed Nuru zzaman, Why BRICS Is No Threat to the post- war Liberal world order, Research Article , International Studies Jawaharlal Nehru University, 2019, p.52.

[13] Sergei Ryabkov , Priorities of the Russian BRICS Chairmanship in 2020, (Moscow: International Affairs, 2020),p.7.

[14] Oleg Stepanov, BRICS and Global Governance in a Multipolar World, (Moscow: International Affairs, 2020),p.11.

[15] **Rachel S. Salzman, BRICS en la estrategia global de Rusia** , Comillas Journal of International Relations | nº 03 | 001-012 [2015] , p.2-4.

[١٦] د. علاء فاهم كامل، النظام العالمي قراءة تاريخية معاصرة، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٧، ٢٠١٩، ص١٨٣

[١٧] إياد الضاري محمد الجبوري، إدارة الأزمات الدولية، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان، ٢٠١٦ ، ص١٤.

[١٨] معلم ام البنين، المصدر السابق، ٢٠٢٢، ص٢٧،ص٢٨، ص٣٠.

[١٩] جوزيف ناي، مستقبل القوة، ترجمة احمد عبد الحميد نافع، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٧١٨.

[٢٠] د. ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبدالحميد، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة البريكس (BRICS) نموذجا،، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٤٥– ٤٦، ٣١ اب ٢٠١٦، ص١٣–١٥.

[٢١] مصطفى شفيق علام، تحول القوة في العلاقات الدولية: دروس للامة، مجلة البيان، المملكة العربية السعودية، مجلد ٢٠١١، العدد ٨، (٣١/كانون الاول ٢٠١١)، ص٣٢٤.

[٢٢] د. ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبدالحميد، المصدر السابق ، ص١٣–١٥.

[٢٣] المصدر نفسه، ص١٣–١٥.

[24] Timofey Bordachev, BRICS in a New World, (Moscow: International Affairs, 2020),p.29.

[25]Mohammed Nuru zzaman, Why BRICS Is No Threat to the post- war Liberal world order, op.cit,p. 53-57 .

[26] Mohammed Nuru zzaman, Why BRICS Is No Threat to the post- war Liberal world order, Ibid, p. 53-57.

[٢٧] هنري كيسنجر، النظام العالمي، تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربية، بيروت– لبنان، ٢٠١٥، ص٣٦١.

[٢٨] د. سماح مهدي صالح، د. زيد عدنان ناجي الطائي، العلاقات الدولية في ظل التعددية القطبية، المصدر السابق، ص١٠٩.

[29]Mohammed Nuru zzaman, Why BRICS Is No Threat to the post- war Liberal world order, Ibid, p. 51-52

[٣٠] المصدر نفسه، ص١٨٧.

[٣١] د. سعد حقي توفيق، النظام الدولي في النظرية والتطبيق، دار المسلة للطابعة والنشر والتوزيع، العراق، ٢٠٢٣، ص٤٩٣. ومن الجدير بالذكر أنَّ المقصود بالنظام الدولي المتعدد الأقطاب غير المتوازنة هو وجود ثلاث قوى عظمى أو اكثر إحداها دولة مهيمنة كامنة، فالنظام الذي يضم دولة مهيمنة طموحة يسمى نظاما غير متوازن. أما في النظام المتعدد الأقطاب المتوازنة فتسيطر ثلاث قوى عظمى أو اكثر لا توجد بينها دول مهيمنة طموحة. للمزيد حول النظام الدولي المتعدد الأقطاب غير المتوازنة انظر الدكتور سعد حقي توفيق، المصدر نفسه، ص٣٩٣– ٥٠٥.